العرب
الثلاثاء 2021/05/18
السنة 43 العدد 12062

التسريبات في تونس.. أسلوب سياسي لتصفية حسابات شخصية ضد الخصوم

نائب يوسع دائرة استهداف السياسيين مستفيدا من التهاون الأمني معه

وسع النائب الإسلامي التونسي راشد الخياري من دائرة استهداف شخصيات سياسية وإعلامية في بلاده من خلال تسريبات صوتية ومراسلات أثارت جدلا واسعا حيث باتت تطال حياة هؤلاء الخاصة في خطوة مخالفة للقانون التونسي، لكن يبدو أن التراخي الأمني مع هذا النائب الصادرة بحقه بطاقة جلب من القضاء العسكري جعله يتمادى في ممارساته.

صغير الحيدري

تونس – فجرت التسريبات الصوتية التي ينشرها تباعا النائب البرلماني الإسلامي في تونس راشد الخياري والتي استهدفت سياسيين وإعلاميين جدلا واسعا، خاصة أن العملية تعتبر خرقا للقوانين في البلاد التي تشهد أصلا أزمة سياسية حادة.

وكان النائب المذكور، الذي صدرت في حقه بطاقة جلب من القضاء العسكري، قد استهدف في مرحلة أولى الرئيس قيس سعيد الذي اتهمه بتلقي تمويلات من الولايات المتحدة إبان الحملة الدعائية للانتخابات الرئاسية في 2019 وهو ما ردت عليه السفارة الأميركية في تونس بالنفي.

ونشر الخياري الأحد تسريبات جديدة استهدفت هذه المرة النائب البرلماني فيصل التبيني حيث وضعت تلك التسريبات النائب المذكور أمام قضية أخلاقية، لكن الرجل أكد أنه تم استدراجه.

هناء بن عبدة

تسريب المكالمات جريمة يعاقب عليها القانون التونسي

حاتم المليكي

النهضة توفر الحماية السياسية والأمنية للنائب راشد الخياري

وتختبر قضية التسريبات التي تصاعد الجدل بشأنها، خاصة أنها استهدفت فاعلين بارزين في المشهد السياسي والإعلامي، مدى جدية القضاء التونسي والأمن في مواجهة هذه العملية التي تكاد تُجمع الأوساط القانونية على أنها تُعد خرقا واضحا للقانون والدستور.

التسريبات طالت خصوم الإسلاميين ومنهم الرئيس سعيد

واعتبرت أستاذة القانون الدستوري هناء بن عبدة أن هذه التسريبات تُعد خرقا جسيما للدستور والقانون التونسي على حد السواء.

وقالت بن عبدة في تصريح لـ"العرب" إن "الدستور التونسي يحمي المراسلات، ويحمي الحياة الخاصة، عملية نشر مكالمات خاصة ومعطيات خاصة هي جريمة في القانون.. الاعتماد على مثل هذه الممارسات الدنيئة لإدانة هذا الطرف (السياسي) أو ذاك هو في حد ذاته جريمة يُعاقب عليها القانون التونسي".

وتابعت "هذه الممارسات تحيلنا إلى تساؤلات عما إذا كان هؤلاء يريدوننا أن ننصب محاكم أخلاقية من خلال مكالمات سرية يحميها القانون ويجرم إفشاءها، لا يمكن إلا إدانة التعدي على سرية المراسلات وحق الحياة الخاصة".

وينص الفصل 24 من الدستور التونسي على أن "تحمي الدولة الحياة الخاصة وحرمة المسكن وسرية المراسلات والاتصالات والمعطيات الشخصية. لكل مواطن الحرية في اختيار مقر إقامته وفي التنقل داخل الوطن وله الحق في مغادرته".

وتُحمل أوساط سياسية تونسية حركة النهضة الإسلامية التي تقود الائتلاف الداعم للحكومة برئاسة هشام المشيشي مسؤولية نشر هذه التسريبات، خاصة أنها استهدفت مباشرة إعلاميين وسياسيين مناهضين لها ولسياساتها على غرار التبيني والإعلامية والمحامية مية الكسوري.

وكان رئيس الحركة راشد الغنوشي الذي يرأس البرلمان قد وجه دعوة لوزير الدفاع الوطني إبراهيم البرتاجي من أجل الاستماع إليه بشأن صدور بطاقة جلب عسكرية في حق النائب الخياري، وهو ما أثار حفيظة كثيرين في تونس.

وقال النائب البرلماني حاتم المليكي إن "المتابع للشأن العام في تونس يُدرك أن المكاسب التي يُمكن أن تفرزها التسريبات أكبر بكثير من الخياري، حتى توقيت تحركاته كان في سياق خدمة حركة النهضة".

وأردف المليكي لـ"العرب"، "في كل مرة تبدو حركة النهضة في ورطة، مثلا مؤخرا بسبب تلقي نائبة تابعة إليها جرعة من التلقيح وهي لا تتمتع بالأولوية، إلا ويتحرك الخياري، أو عندما تصدر تصريحات ومواقف من الرئيس سعيد إلا ويتحرك أيضا، المسألة مرتبطة بمستويين قانوني وأخلاقي".

وأضاف أن "الخياري يتمتع بحماية خاصة من حركة النهضة لذلك لم يُطبق عليه القانون خاصة بعد صدور بطاقة جلب ضده، هذا أمر بديهي".

وبالرغم من مرور 10 سنوات على انتفاضة 14 يناير التي أطاحت حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي، إلا أن هدف الدولة العادلة التي يُطبق فيها القانون على الجميع يبدو صعب المنال في تونس، لاسيما في ظل ما بات يوصف بـ"الحماية تحت الطلب" للنافذين والسياسيين.

وقالت بن عبدة "هنا تكمن المعضلة في تونس؛ لا توجد لدينا مساواة في تطبيق القانون، القانون يطبق حسب الأشخاص.. باختصار شديد تونس دولة قوية مع الضعفاء ضعيفة مع الأقوياء في تطبيق القانون وهنا ندخل في مفهوم الدولة المتهاوية التي ترضخ لضغوط اللوبيات وللأحزاب، تونس رضخت تماما للأحزاب".

وعلى صعيد آخر، تعيد هذه القضية إلى الواجهة السجالات بشأن الحصانة البرلمانية في تونس وهو موضوع حساس، لاسيما في ظل اهتزاز صورة مجلس النواب (البرلمان) في عيون التونسيين وتسجيل العديد من الخروقات التي قام بها نواب برلمانيون.

وأوضحت بن عبدة "هناك من يتحدث عن الحصانة، الحصانة موجودة لكن هناك طريقة لتطبيقها، كان على النائب المذكور أن يذهب إلى القاضي ثم الأخير يقرر إطلاق سراحه بناء على طلب من مكتب البرلمان ولكنه بقي طليقا وحصانة النائب أصلا مرتبطة بمهامه فقط، خارج مهامه لا توجد حصانة ولا أعتقد أن مهامه تشمل التجسس على الناس".

المغرب يفشل تحركات لعناصر البوليساريو باختراق الجدار الأمني

محمد ماموني العلوي

الرباط – نجح المغرب في إفشال محاولة من عناصر جبهة البوليساريو الانفصالية لاختراق الجدار الأمني العازل في الصحراء، ما يعكس تقدما ميدانيا وسياسيا للرباط في قضية الصحراء.

وكشف منتدى "فار ماروك" المتخصص في نشر معطيات عن القوات المسلحة المغربية فشل محاولة عناصر من جبهة البوليساريو الاثنين اختراق الجدار الأمني العازل في الصحراء في محاولة جديدة لاستفزاز القوات المغربية التي تصدت لهم.

وقال المنتدى إن "هؤلاء فوجئوا بتعقبهم من قبل دفاعات القوات الملكية المغربية قبل بلوغهم مدى المدفعية الملكية ما أدى لتدمير عربة رباعية الدفع، الأمر الذي دفعهم للعودة أدراجهم نحو التراب الجزائري".

وأكد أن "تغير الوضعية بالصحراء المغربية وفرض منطقة حظر شرق الجدار من طرف القوات المسلحة الملكية جعل تحركات المرتزقة تقل بشكل كبير".

ويرى مراقبون أن هذه التطورات تكشف إحراز المغرب تقدما ميدانيا وكذلك سياسيا في مواجهته لجبهة البوليساريو.

وأكد صبري الحو الخبير في القانون الدولي والهجرة ونزاع الصحراء "نجاح المغرب سياسيا وميدانيا بعد تمكنه من طرد عناصر البوليساريو من معبر الكركرات وتأمين المنطقة، وإغلاق منافذ تسللهم عبر الحدود الجنوبية المغربية الموريتانية".

وأوضح الحو، في تصريح لـ"العرب"، أن "هذا ما يسمح للمغرب بنقل كل ثقله نحو المنطقة شرق جداره الدفاعي في اتجاه حدوده مع الجزائر، والإسراع في إحكام قبضته على كل منافذ البوليساريو مستفيدا في ذلك من تنصل الجبهة الانفصالية من التزامها بوقف إطلاق النار الذي أبرمته مع الأمم المتحدة، ومن فشل الأمم المتحدة في حماية المنطقة من اعتداءات البوليساريو، وعجز المينورسو (بعثة الأمم المتحدة في الصحراء) في مراقبتها واعترافها بصعوبة ذلك".

وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس قد نوه بمناسبة الذكرى الـ65 لتأسيس الجيش المغربي الجمعة الماضية بـ"التفاعل السريع للقوات المسلحة لتعزيز الشريط الحدودي الكركرات، وفق خطة محكمة لقطع الطريق أمام مناورات المرتزقة، واستطعتم بما تمتلكونه من حرفية عالية في مجال التخطيط والقيادة والتنفيذ العملياتي دحر المناورات البائسة لأعداء وحدتنا الترابية".

ونجح المغرب في فرض مقاربته للنزاع حول الصحراء حيث لا يزال متشبثا بوقف إطلاق النار مع الجبهة الانفصالية، إلى جانب المسار الأممي للملف من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم في إطار السيادة الوطنية المغربية، دون التساهل مع أي تحرك ميداني للجبهة الانفصالية.

وكشفت مصادر مطلعة أن البوليساريو جددت خلال الأيام الماضية استفزازاتها في محاولة لاختراق الجدارالعازل.

وأشار منتدى "فار ماروك" إلى أن "تحليل البيانات التي تم التوصل إليها يظهر أن العمليات النوعية التي قامت بها القوات الملكية ضد تحركات ميليشيات البوليساريو شرق الجدار الأمني، وبعيدا عن مدى المدفعية الملكية، أجبرهم على تقليص تحركاتهم بهذه المناطق بحيث لا يتوغلون بعيدا عن التراب الجزائري بعد أن أصبح التراب الموريتاني خطا أحمر".

صبري الحو

المغرب نجح سياسيا وميدانيا بعد طرده عناصر البوليساريو من الكركرات

وأضاف أن "عناصر البوليساريو يبحثون عن طريقة لإخفاء حقيقة حالة زعيمهم إبراهيم غالي الصحية عبر تجديد استفزازاتهم بالصحراء المغربية، وهو الأمر الذي تتصدى له قواتنا بكثير من الحزم والقوة الرادعة".

وأكدت القوات المغربية أنها ستضع طوقا أمنيا يهدف لتأمين تدفق البضائع والأشخاص من خلال معبر الكركرات، مشددة على أن هذه العملية غير هجومية، وتتم وفقا لقواعد واضحة للاشتباك، تتطلب تجنب أي اتصال بالمدنيين وعدم اللجوء إلى استخدام السلاح إلا للدفاع عن النفس.

وبعد تحرير معبر الكركرات في نوفمبر الماضي، بتعليمات مباشرة من الملك محمد السادس، بات المغرب يؤمن المعبر، ويفشل كافة المحاولات من طرف البوليساريو على خط الدفاع، وسط تأكيد مغربي بأن الأمر لا يتعلق بحرب كما تحاول الجبهة الانفصالية الترويج له.

وإلى جانب هذه النجاحات الأمنية، حقق المغرب اختراقات دبلوماسية هامة في وقت سابق عبر توسيع دائرة الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء حيث اعترفت الولايات المتحدة بذلك، إلى جانب العديد من الدول الأفريقية التي فتحت قنصليات لها في الأقاليم الجنوبية للمملكة.

تخصيص صندوق للأموال المنهوبة في الجزائر لا يبدّد الغموض حول موطنها

خطاب التغيير السياسي للسلطة الجزائرية يعيق طريق «الحرية مقابل المال»

صابر بليدي

الجزائر – عاد ملف الأموال المنهوبة إلى الواجهة في الجزائر بعدما قرر رئيس الدولة تأسيس صندوق تضخ فيه الأموال التي يتم تحصيلها مما يعرف بحملة الحرب على الفساد، التي شملت منذ أكثر من عام وجوها وشخصيات وازنة محسوبة على الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ولا يزال الغموض يكتنف مسار الأموال المذكورة، فباستثناء الـ800 مليون دولار المعلن عن تحصيلها من طرف القضاء الجزائري خلال الأسابيع الأخيرة، لا يعرف الرأي العام الجزائري مصير وحجم الأموال المنهوبة قبل العام 2019، رغم أن تصريحات رسمية قدرتها بـ"المليارات" بالعملة الصعبة.

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون قد ذكر في تصريح لوسائل إعلام محلية أن "الأموال المنهوبة تقدر بالمليارات"، وأنها تتجاوز بكثير سقف العشرة مليارات، وكانت من ضمن التعهدات التي تقدم بها في برنامجه الانتخابي، كما صرح أنه "يعلم مكان تواجدها".

ودون أن يشير إلى تقديرات مقربة أو إلى أماكن توطينها، ربط الرجل المسألة بمدى تقدم القضية على الصعيد القضائي من أجل إصدار أحكام قضائية بشأن ملفات الفساد المطروحة للمعالجة، قبل الشروع في الإجراءات الأخرى، غير أن نمط تسيير الأزمة السياسية القائمة، باعتماد أسلوب تجديد النظام السياسي بدل الاستجابة لمطالب التغيير الشامل المرفوعة منذ بداية الحراك الشعبي في 2019، وضع جهود السلطة محل شك المعارضين، خاصة في ظل تهم خضوع القضاء للسلطة التنفيذية وإمكانية توظيفه في تصفية الحسابات بين أجنحة النظام تحت عنوان الحرب على الفساد.

وذكر بيان مجلس الوزراء المنعقد برئاسة تبون الأحد أن "رئيس الدولة أمر الحكومة بإدراج أحكام ضمن مشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021، تتعلق باستحداث صندوق خاص بالأموال والأملاك المنهوبة المصادرة في إطار قضايا محاربة الفساد".

وأضاف "يخص هذا الصندوق الأموال والأملاك المنهوبة المصادرة، والتي ستتم مصادرتها مستقبلا بناء على أحكام قضائية نهائية، في إطار قضايا محاربة الفساد".

وتتضارب الأرقام بشأن مداخيل الجزائر خلال حقبة بوتفليقة (1999 – 2019)، في إطار ما عرف بـ"البحبوحة المالية" المتأتية من مداخيل النفط، بين من قدرها بـ1500 مليار و1200 مليار دولار، لم تجسد عائداتها في تحقيق نهضة تنموية وخدماتية، حيث مازالت البلاد تتخبط في أوضاع متأزمة، زادتها ظروف الجائحة الصحية العالمية والأزمة الاقتصادية تعقيدا.

وتجلى ذلك خلال ما أعلنته الاثنين شركة "سيال" (فرنسية) المسيرة لقطاع ماء الشرب عن رزنامة لتزويد سكان العاصمة بالمادة المذكورة، تم بموجبها تقليصها إلى ثماني ساعات في اليوم، وبررت ذلك بـ"تراجع مخزون المحافظة من المياه سواء كانت سطحية أو جوفية أو محلاة"، وهو ما يترجم حجم الأزمة التي تنتظر البلاد خلال هذه الصائفة، وأن الوضع سيكون أكثر مأساوية في المحافظات والمدن الأخرى.

واغتنم الرئيس تبون فرصة الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء لحض الحكومة على تشجيع عملية الشمول المالي لاستقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازي، لاسيما من خلال طرح سندات الخزينة.

وكلف الحكومة بـ"مواصلة دراسة المنهجية المناسبة لتقليص عدد الصناديق الخاصة وإعادة إدماجها ضمن المسار العادي لتسيير إيرادات ونفقات الدولة بالشفافية والفعالية الضرورية لضمان التحكم الجيد في الميزانية العامة للدولة".

بلعيد عبدالعزيز

يجب إطلاق سراح رجال الأعمال مقابل إرجاعهم الأموال إلى خزينة الدولة

وينتظر أن يكون قانون المالية التكميلي المنتظر عرضه على البرلمان القادم، للدخول حيز التنفيذ مطلع شهر يوليو القادم، قانون "أزمة" عاكسا لقرارات مؤلمة في الأفق، في ظل ارتباك التوازنات المالية للبلاد وعجز الحكومة عن إيجاد بدائل ناجعة وغياب مصادر أخرى لتمويل الاختلالات المسجلة.

ويبدو أن السلطة مستعدة لمعادلة "المال مقابل الحرية" تجاه عدد من رجال أعمال حقبة بوتفليقة المتواجدين رهن السجن بتهم الفساد المالي، لولا أن خطاب التغيير السياسي الذي تروج له، والالتزامات التي قطعتها السلطة الجديدة على نفسها أمام الرأي العام يعيقان عملية استرجاع أموال وممتلكات هؤلاء بالتراضي مقابل حصولهم على حريتهم.

ويستشف ذلك من دعوات متتالية أطلقها رئيس حزب جبهة المستقبل بلعيد عبدالعزيز، المتحالف مع السلطة، من أجل "إطلاق سراح رجال المال والأعمال المسجونين مقابل إرجاعهم للأموال والممتلكات المنهوبة لخزينة الدولة"، وتساءل "ما الجدوى من سجن هؤلاء إذا كان ذلك يضيع وقتا وجهدا لاسترجاع أموالهم وممتلكاتهم؟ الأفضل الوصول إلى صيغة بالتراضي في هذا الشأن".

غير أن نمط تسيير الأزمة السياسية القائمة واستمرار صراع الأجنحة النافذة في السلطة أعطيا الانطباع لدى عدد من رجال الأعمال المسجونين بأن سجنهم هو قرار سياسي بالدرجة الأولى بعنوان الحرب على الفساد، وهو ما كشف عنه النائب السابق والناشط السياسي المعارض طاهر ميسوم المحكومة عليه بعامين سجنا نافذا هو الآخر.

وقال إن "رجلي المال والأعمال علي حداد ومحيي الدين طحكوت لا يريدان تسليم أي سنتيم من أموالهما للسلطة مقابل حريتهما، لقناعة ترسخت بأن تسيير الأزمة يتم بأمزجة ومصالح وأجنحة، وأنه يمكن ممارسة المزيد من الضغط على السلطة".